

دور النظام النقدي الأمريكي في إنتاج الأزمات الاقتصادية العالمية

The Influence of The American monetary System in The Production of the international Economic Crisis

تاريخ الاستلام: 2018/09/04

تاريخ قبول النشر: 2019/01/17

أ.سعاد بليمان*

أ.د. حريتي المولودة جنوحات فضيلة**

جامعة الجزائر3- الجزائر

جامعة الجزائر3- الجزائر

الملخص:

نعالج في هذه الدراسة العلاقة بين النظام النقدي الأمريكي و الأزمات الاقتصادية العالمية، من خلال ثلاث محاور رئيسية، نحاول أولا أن نبحت تحول النظام النقدي الأمريكي من ارتباط الدولار بالذهب الى تعويمه، وتحوله إلى عملة مرجعية عالمية مهيمنة على الاقتصاد العالمي، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المكانة لفرض نظامها النقدي على الدول الناشئة وجعل الدولار عملة احتياط وادخار عالمي، واحتلاله مكانة أساسية في منح القروض الدولية للبلدان الناشئة، وبهذا صار للنظام النقدي الأمريكي دور في إنتاج الأزمات الاقتصادية . ثم نحاول الكشف عن طبيعة السياسة النقدية الأمريكية، التي تلزم الدول الناشئة بتحرير اقتصادها والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي، وما يرافق ذلك من أزمات.

وعليه أصبح واضحا أن أي أزمة تصيب النظام النقدي الأمريكي تتحول الى أزمة اقتصادية عالمية شاملة، كما تجلى ذلك في أزمة الرهن العقاري، ولهذا سنحاول إبراز الاتجاهات التي تحاول اقتراح الحلول الممكنة لإيجاد نظام نقدي دولي يقلص من الأزمات الاقتصادية العالمية. الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الأمريكي، التحرير المالي، الأزمات الاقتصادية و المالية، الدول الناشئة ، التكتلات النقدية الجهوية.

Abstract:

This study treats the relationship between international monetary system and Global economic crisis in three major axes. First, it deals with the US monetary system transformation from the dollar's correlation with gold to its floating and its turning into a global reference currency that controls the world economy. By imposing its monetary system on emerging countries, the US monetary system plays a crucial role in creating economic crises. This research is concerned with revealing the nature of US monetary policy which obliges the emerging countries to free their economy, integrate into the capitalist economy. Thus, it is clear that any crisis affecting the US monetary system is likely to turn into a global economic crisis. Finally, the last axe highlights the trends which attempt to find a new international monetary system that reduces global economic crises.

Keywords: American monetary system, financial liberalization, economic and financial crises, emerging countries, regional monetary blocs.

*e-mail :innasse07@yahoo.fr

** e-mail: djfhariti@yahoo.fr

المقدمة:

إن مجموعة البنوك الأمريكية، أصبحت تسيطر على عالم المال والأعمال من خلال ماتزخه من التمويل المالي الكثيف في العالم في صورة استثمارات أو ديون، بفضل القوة السياسية والمالية والتقنية و القانونية، التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، فالبنوك الاستثمارية الأمريكية تحتل المراتب الأولى في الاستثمار داخل دول العالم، في البترول الصناعة والميكانيكية والالكترونية والزراعة والتجارة وغيرها.

إن هذا الوضع قد تدعم تاريخيا بفعل القوة السياسية، وبفعل قوة العملة الأمريكية، فالدولار الأمريكي هو الوجه الآخر لقوة البنوك الأمريكية، فبفضل زعامة الدولار وسيطرته على العملات العالمية، فإن الشركات والدول في العالم التي تسعى إلى النجاح الاقتصادي والمالي ليس لها من اختيار سوى الخضوع للقواعد التي تملها عليها البنوك الأمريكية.

فاستعمال الدولار على النطاق العالمي الواسع، أصبح يسمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل سياسيا، بفرض العقوبات على البنوك وفي أي مكان من العالم، من أجل فرض المقاطعة الاقتصادية والمالية التي تريدها على الدول المناوئة لها، وتشكل الأسواق المالية الكبرى كسوق وول ستريت المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الأمريكية عن طريق التقنية المسماة "التسنيذ" وهي طريقة تسمح بتحويل الأصول إلى سندات قابلة للتبادل والمضاربة في الأسواق المالية والاستثمار في هذه التقنية من أجل الربح، حيث تعززت هذه الآلية بعد تحول الدولار الى عملة مرجعية عالمية منذ إقرار نظام بروتون وودز سنة 1944، مما دفع بنك الاحتياط الأمريكي إلى الاعتماد على خفض معدل الفائدة الرئيسي إلى مستوى متدني(منخفض)، وأصبح هذا المعدل محفزا للبنوك والمؤسسات المالية لخفض معدلات الفائدة، عند منح القروض مما جعل القرض أقل تكلفة، وبمعنى آخر أعطى المؤسسات الاقتصادية فرصة الحصول على رؤوس الأموال من أجل الاستثمار، كما أعطى فرصة أوسع للعائلات من أجل التوسع في الاستهلاك براحة كبيرة، وسنحاول في هذه المقالة أن نفحص أسباب تطور السيطرة المالية للنظام النقدي الأمريكي وهيمنتته في العالم، و توسع هذا النظام في العالم الثالث والأزمات المالية والاقتصادية التي نتجت عنه، والحلول المقترحة للحد من هذه الأزمات.

اشكالية البحث:

انطلاقا من هذا التحليل نطرح إشكالية البحث التالية : هل تشكل عوامة النظام النقدي الأمريكي فرصة لتطور الأنظمة النقدية للدول الأخرى، أم تخلق أزمات و تداعيات سلبية لإقتصاداتها؟.

فرضيات البحث:

من خلال طرحنا للإشكالية يمكننا وضع الفرضيات المناسبة للموضوع كمايلي:

- (1) هناك ارتباط بين قوة الدولة الأمريكية و توسع نظامها النقدي في العالم.
- (2) إن توسع النظام النقدي الأمريكي أي هيمنة الدولار فرض تحرير شامل للاقتصادات العالمية وظهور مايسمى بالدول الناشئة.
- (3) إن التكيف مع النظام النقدي العالمي فرض أزمات اقتصادية داخل الاقتصادات العالمية نتيجة الهشاشة البنوية وتناقض المصالح، وتحميل الاقتصادات العالمية عبء رفاهية النظام النقدي الأمريكي وأزماته.

أهداف البحث:

- (1) معرفة مدى تأثير النظام النقدي الأمريكي وتوسعه في العالم في إنتاج الأزمات المالية والاقتصادية .
- (2) معرفة الأفاق الممكنة للحلول.

منهجية البحث:

بناء على إشكالية وفرضيات هذا البحث تم اختيار منهج الوصف والتحليل والنقد والاستنتاج حيث تم عرض مسار النظام النقدي الأمريكي وطبيعة سياسته النقدية وكيفية توسعها في الدول الناشئة من خلال تطبيقها لعملية سلسلة التحرير المالي، وما أنتجه من أزمات مالية واقتصادية.

خطة البحث:

يتضمن البحث المحاور التالية :

- المحور الأول: تطور السيطرة المالية للنظام النقدي الأمريكي في العالم
- المحور الثاني : الأزمات المالية والاقتصادية الناتجة عن النظام النقدي الأمريكي
- المحور الثالث: الحلول المقترحة للحد من هذه الأزمات

المحور الأول: تطور السيطرة المالية للنظام النقدي الأمريكي في العالم.

إن الأدوار المختلفة للدولار كوسيط نقدي عالمي، تنوعت و توسعت من الاحتياط و الادخار إلى المعاملات التجارية الدولية إلى الصفقات المالية إلى الصرف بين العملات العالمية، مما جعل هذه الأدوار ترتبط فيما بينها، لتخدم السيطرة الواسعة للدولار على الاقتصاد العالمي.

أولاً: الدولار الأمريكي وتقيده بالذهب

كان النظام النقدي العالمي قائماً على قاعدة الذهب منذ 1944، حيث كان على البنوك المركزية في الدول المختلفة أن لا تصدر من العملة إلا بحسب ما تملكه من مخزون الذهب، ولذلك فإن حصيلة كل بنك مركزي من العملة كان سهلاً للتقدير فمن ناحية :
أ- الأصول : كانت الآثار المترتبة عن الدين العام و الحاجة إلى السيولة التي تتطلبها التعاملات اليومية للنظام النقدي مرتبطة بمخزون الذهب.

ب- ومن ناحية الخصوم : كان الدين العام يلعب دوراً نقدياً محدوداً، فكل فائض خارجي يدفع البنك المركزي إلى أن يطلب من البلد الذي يعاني عجزاً تجارياً معه تعويضه بالذهب، مما يجعل الدورة الاقتصادية بين الدول تتبع التداول الدولي للذهب، أي أن الذهب كان يلعب دوراً أساسياً في استقرار النظام النقدي العالمي (بين الدول)، فالتضخم الذي يطرأ من خلال فقدان التنافسية و انخفاض حركة التعاملات الخارجية، والإفلاس التجاري الناجم عن ذلك، يدفع البلدان إلى إخراج الذهب من مخزونها لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

إن خاصية النظام النقدي العالمي في إطار دعامة الذهب، هو أن مرجعية الذهب تضمن حداً معيناً من التوازن الآلي للتجارة الخارجية، فقد كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على بلد ما، سواء من أجل شراء إنتاج محلي أو من أجل الاستثمار يترتب عليه ارتفاع فعلي في كمية الرصيد الوطني من الذهب ومن ثمة زيادة في الكتلة النقدية للبنك المركزي، وهذه الزيادة بالطبع تترجم إلى ارتفاع الطلب العام على حساب العرض، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أسعار منتجاتها، إن الاعتماد على الذهب كمرجعية عالمية كانت تجعل النظام النقدي في كل بلد قادراً بذاته على العودة إلى التوازن عن طريق إخراج الذهب وتصحيح الأسعار.

غير أن العيب الأساسي في هذا النظام هو أن كمية الذهب التي يمتلكها البلد يمكن أن تصبح غير كافية بالقياس إلى النمو السريع للاقتصاد الحديث، والتوسع الهائل لوسائله وابتكاراته التقنية، الأمر الذي يؤدي إلى انكشاف ظاهرتين خطيرتين هما نقصان أو ندرة السيولة النقدية، و حدوث نوع من الاختناق المالي.

ثانيا -النظام النقدي الأمريكي :من الذهب إلى التعويم

إن ندرة السيولة النقدية قد ضاقت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عملاقة في سنوات الثمانينات:(الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 إلى خفض قيمة الدولار، ثم قام بفك ارتباط الدولار بالذهب سنة 1973. منذ ذلك الحين صار الدولار معوما أي أصبحت قيمته يحددها السوق النقدية وليس الذهب، وبعد مارس 1973 شرعت العملات الأخرى في الدخول إلى التعويم وشرع صندوق النقد الدولي في إعلان بيع احتياطياته من الذهب¹.

بهذا القرار الأمريكي تم إلغاء نظام قاعدة الذهب، وصار الدولار هو المرجع الأساسي في التحويل بين العملات، وأجبرت الولايات المتحدة العالم على اعتماد عملة الدولار الأمريكي كعملة أولى، فأصبحت البنوك المركزية الأخرى غير ملزمة بالرجوع إلى في سياساتها النقدية لا إلى الذهب ولا إلى نظام الصرف الثابت بين العملات كما حدده الأمريكيون أنفسهم في نظام بروتون وودز سنة 1944، بل أصبحت ملزمة بالعودة إلى سوق الصرف الذي سيطر فيه الدولار .

لقد برزت ظاهرة تعويم الدولار نتيجة لعدم معادلته بالقيمة الثابتة للذهب، لأن الولايات المتحدة لم تكن تريد الوفاء بالتزاماتها النقدية عن طريق تحويل الدولار إلى ذهب لأن ذلك يزيد من مخزون (الذهب) للدول التي لها ديون على الدولة الأمريكية.

(بهذا أوقفت الدولة الأمريكية تحويل الدولار، وأدخلت العالم كله إلى عصر العملة الورقية أو الورقة الخضراء التي ليس لها مقابل سوى الثقة التي توضع في الاقتصاد العالمي الأول آنذاك وهو الاقتصاد الأمريكي بكل ما ينجر عن ذلك من مخاطر²

فالانشغالات الأساسية للدول لم تعد هي مراقبة سياسية الصرف والتعادل بين عملتها وعملة الدولار، بل أصبحت هي التحكم في التضخم الذي يغذيه النظام البنكي الأمريكي عن طريق إصدار الكميات اللامحدودة من الدولارات، لقد أصبحت ظاهرة تضخم الدولار بعد تعويمه عالمية من خلال زيادة الطلب وتفوقه على العرض مما أحدث لهيبا في أسعار المواد الأولية والفوائد وغيرها، مما جعل البنوك الأمريكية هي مفتاح النظام النقدي العالمي وليس العمل والإنتاج.

ثالثا:عوامل قوة الدولار الأمريكي ومكانته في الحركة الاقتصادية العالمية

لقد سمحت الظروف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كمنتصر أول، أصبح اقتصادها يتمتع بمؤهلات وكفاءات عالية في التقنيات و التسيير و الاستثمار في العالم، فشرعت في إطلاق المشروعات الاقتصادية الكبرى كمشروع مارشال في أوروبا، لأن الدولار الأمريكي كان يتوفر على الشروط التي تسمح له بجلب

المتعاملين الاقتصاديين في العالم، نظرا لقوة اقتصاد هذا البلد التي سمحت له بإصدار كميات ضخمة وكافية من العملة القابلة للتحويل عبر العالم، ومنح القروض بأقل معدل فائدة بشكل يقلل من شدة الصدمات العالمية على الاقتصاد .

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي أهم بلد، امتاز بامتلاك نظام مالي متطور وآمن أي قادر على تأمين احتياطات المدخرين والمستثمرين الماليين من الدول والخواص، وهذه الميزة مكنت الولايات المتحدة من اقتراح أسواق مالية واسعة من الأدونات والسندات، ومكنت الدولار من أن يحتل مكانة أساسية في الفوترة داخل الأسواق العالمية في كل ما يتعلق ببيع المواد الأولية كالبتروول والمعادن والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والخدمات وغيرها، وتبين بعض الدراسات أن مكانة الدولار التي استمرت لسنوات طويلة سمحت باستخلاص معدل المتوسط في تعاملات الصرف كما يلي:

(الدولار هو العملة الأكثر استعمالا في تعاملات الصرف حيث احتل 87 % من التعاملات مقابل 33 % و 23 % للين الياباني. أما احتياطات الدول من العملة الصعبة فتتكون من 61 % بالدولار مقابل 24 % باليورو و 4 % للين الياباني، بينما القروض البنكية الدولية تتكون بنسبة 57 % بالدولار مقابل 20 % باليورو و 3 % للين الياباني، وبهذا أصبح الدولار يشكل مرجعا أساسيا في التحويل والصرف ل 72 عملة مقابل 26 عملة كان مرجعها اليورو و 3 كان مرجعها للين³.
لكن التراجع الذي كان يتعرض له الاقتصاد الأمريكي على مستوى العجز في الميزان التجاري نبه الاقتصاديين وخبراء المالية والنقد، الى خطورة هذه المكانة للدولار على الاقتصاد العالمي.

إن الاختلال بين الطلب والعرض على مستوى عملة الدولار كعملة عالمية، لم يعد له ضابط يحدده، خاصة بعد التخلي عن تحويل الدولار إلى ذهب، الأمر الذي فتح الباب لإصدار واسع وكثيف لعملة الدولار، أي إلى التضخم وهذا ليس بجديد، فقد نبه عالم الاقتصاد البلجيكي روبر تريفان إلى هذه المفارقة بعد أن اكتشف (أن البنوك الأوروبية المتعاملة بالدولار غداة مشروع مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تطبع كميات ضخمة من الأوراق النقدية بهذه العملة نتيجة الإقبال عليها، مما أدى الى ظهور كتلة نقدية تجاوزت بأربعة مرات مخزون بنك الاحتياط الأمريكي من الذهب المقابل لهذه الكتلة، وأوقع الاقتصاد الأمريكي في أزمة تضخم كبرى آنذاك⁴.

لذلك فإن المخاوف من النتائج المترتبة عن تكرار هذه المفارقة التي وجدت التغطية الكافية له في الوضع العالمي الجديد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، والنمو الاقتصادي الذي عرفته الدول الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، لقد وجدت الخزينة الأمريكية في احتياطات هذه الدول من عملة الدولار موردا مريحا لتمويل العجز الخارجي الأمريكي: (فقد كانت الولايات

المتحدة في بداية 2014 مدينة إلى الخارج ب 5400 مليار دولار، في حين أن الأموال المودعة فيها من طرف الأجانب بلغت 2013 حوالي 26000 مليار دولار، الأمر الذي جعل الدولار أكثر تأهيلا للقيام بوظيفة العملة الدولية، حيث مكن هذا الوضع الولايات المتحدة من التمويل السهل لعجزها الجاري والعام، فالاحتياطات الأجنبية غدت بقوة إصدار أذونات الخزينة، و مكنت من سحب أوراق مالية بلغت 500 مليار دولار من طرف الأجانب مولت العجز الخارجي⁵.

هذا يعني أن الاقتصاد الأمريكي وجد من مصلحته أن يتضاعف العجز الى مالا نهاية، لأن الفائض التجاري للدول الناشئة والدول البترولية يحول الى ديون خارجية على أمريكا، في صورة سندات وأذونات الخزينة وهذا يسمح لبنك الاحتياط الأمريكي بإعادة شرائها عن طريق ما سعى المرونة الكمية (quantitative easing) ليقوم ببيعها نقدا أو دولارا، في الأسواق المالية كأسهم بعد تضخيم قيمتها، وعن طريق هذا الاستثمار المالي للسندات واذونات الخزينة والسندات المدعومة بالأصول، يجد الأمريكيون والأجانب أسهمهم المالية تتراكم، ويصبحون أكثر غنى و أوسع استهلاكاً (هكذا فإن السياسة النقدية الأمريكية الغير تقليدية التي طبقت بقوة من طرف بنك الاحتياط الأمريكي قد ضخمت العرض في عملة الدولار، وأدخلت الخطر على النظام المالي العالمي بدفعه إلى المضاربة على حساب الإنتاج، والغريب أن هذه الظاهرة التي تحتم بالضرورة تراجعاً و انكماشاً في الاقتصاد الأمريكي لم تحدث .) فزعامة الدولار استمرت وبقيت تمثل 62 % من الاحتياطات العالمية حتى بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2007، و بقي المستثمرون يثقون أكثر في العملة الأميركية حيث بلغت الأموال المودعة كأذونات في الخزينة الأمريكية 5600 مليار دولار بعد الأزمة⁶

إن سيطرة الدولار على النظام النقدي العالمي، من خلال فرض نظام الصرف المعموم، واعتماد الدولار كمرجع رئيسي للصرف بين العملات قد أصبح عبئا على اقتصاد الدول الضعيفة، لأن سيطرة الدولار أصبحت تمتد عبر المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي العالمي.

وأهم ملامح هذه السيطرة، هي وجود مقرهاتين الهيئتين في الولايات المتحدة، وجعل الإدارة والتسيير حكرا لأمريكا وأوروبا، فقد أصبحت الدول الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث خاضعة للسياسة النقدية الأمريكية ، التي يفرضها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، حيث تدفع هذه الدول فاتورة تقلب قيمة الدولار من خلال الخفض أو من خلال تغيير معدل الفائدة الرئيسي من طرف بنك الاحتياط الأمريكي، مما جعل كاتب الدولة للخزينة الأمريكية يصرح سنة 1970 للعالم قائلا: (الدولار هو عملتنا و هو مشكلتكم).، ولفهم هذه الإشكالية بدقة لابد من تحليل مسار التحرير المالي في العالم بعد سنوات الثمانينات، و

تكون ما يسمى " بالدول الناشئة" التي طورت اقتصادها عن طريق الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي، وتطبيق آلياته ونظرياته ومعاييرها.

رابعاً: التحرير المالي في الدول الناشئة

إن الاتجاهات التي سلكها التحرير المالي في الدول الناشئة قامت على ضبط " متغير التحرير المالي " كمؤشر أساسي يتألف من ثلاث قطاعات رئيسية في عملية التحرير، وهي: (تبدأ من حساب رأس المال، ثم تحرير القطاع المالي الداخلي والأسواق المالية، وأخيراً نوعية التأطير المؤسسي الذي يسمح بتقييم الإطار القانوني المدعم بالتشريع المالي المناسب لعملية التحرير الكلي⁷.

الرجوع إلى التعاريف والبيانات التي أوردها ميكاييل كليفتو وسوسن بن عمرة، في دراستهما لمتغير التحرير المالي وعلاقته بالأزمات البنكية في الدول الناشئة، نجد أنهما حددا آليات التحرير في القطاعات الثلاثة كما يلي⁸:

فعلى صعيد التعاريف، يتمثل تحرير القطاع المالي الداخلي في ثلاث آليات أو ثلاث وظائف هي: تحرير نسب الفائدة، والائتمانات، والاحتياطات الإلزامية، والمنافسة بين البنوك و هذه الآليات بدورها يتفرع كل منها إلى تعريف كل آلية على حدة، فتحرير نسب الفائدة يعني إلغاء الرقابة أو التحديد والتسقيف لأسعار الفائدة بالنسبة للدائنين والمدينين، ويعني تحرير الائتمانات، والاحتياطات الإلزامية، إلغاء الرقابة على هذه الأموال وعدم توجيهها بحسب الأولويات معينة، أو تخصيصها لقطاعات أخرى وعدم خفض أو إلغاء الاحتياطات الإلزامية. بتعبير آخر فإن التحرير المالي الداخلي يعني تحرير المنافسة بين البنوك، وإزالة الحواجز أمام إنشاء البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، والسماح بإنشاء بنوك متخصصة أو دولية .

أ- يتمثل تحرير الأسواق المالية في إلغاء منع الأجانب والمستثمرين من أجل تمكينهم من امتلاك الشركات المحلية المدرجة على قائمة أسواق السندات، ورفع كافة الضغوط عنهم وعدم تأمين رؤوس الأموال والسماح بتحويل الأرباح والفوائد الى الخارج....ح.

ب- أما حساب رأس المال، فيعني إزالة العوائق التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، و تمكينها من القيام بالاستدانة من الخارج، وإزالة الرقابة على أسعار الصرف المطبقة على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وعلى تدفقات رؤوس الأموال.

إن هذه الآليات أصبحت كخارطة طريق شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد الحر في المركز الرأسمالي والاستفادة من تحويل التكنولوجيات ، و امتلاك الطرق الناجحة في التسيير، و تجاوز الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي ظلت تعيق الإنتاج الحديث، حيث يمثل الاندماج في النظام النقدي والبنكي الأمريكي والأوروبي بدرجة أقل

شرطا أساسيا للحصول على التمويل المالي والتكنولوجي من البنوك والشركات الرأسمالية الكبرى.

أما على الصعيد البيانات: فقد اعتمد الباحثان على ضبط العينة المدروسة من البلدان المعنية بسلسلة التحرير المالي، وهي حوالي 27 بلدا، 7 من أمريكا اللاتينية هي : (الأرجنتين، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، المكسيك، البيرو وفنزويلا).
و حوالي 10 بلد من آسيا هي : (بنغلاداش، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاندا) ، و بلدان افريقية والشرق الأوسط هي : (المغرب، تونس ، إفريقيا الجنوبية، الجزائر، مصر، غانا، تركيا، زيمبابوي).
وذلك خلال الفترة بين 1975 – 2002، حيث تبين الوقائع الإحصائية أن عملية التحرير المالي في القطاعات الثلاثة كما يوضحها الجدول رقم (1) والذي يمثل تواريخ التحرير المالي في الدول الناشئة حسب القطاعات .

الجدول رقم (1): تواريخ التحرير المالي في الدول الناشئة حسب القطاعات

حساب رأس المال	الأسواق المالية	القطاع المالي الداخلي	البلدان
أمريكا اللاتينية			
تحرير كلي	تحرير الكلي	تحرير كلي	
1981-82/ 1991	1991	1994	الأرجنتين
1990-94/ 1998	1991	1991	البرازيل
1998	1995	1986	الشيلي
1998	1991	1990	كولومبيا
1991	1991	1990	المكسيك
1992	1993	1996-1992	البيرو
1973-83/1996	1990-94/1995	1996 /94-1991	فينزويلا
آسيا			
1998	1990	1992	تايلاندا
1994	1991	1996	بنغلاداش
1973	1973	1995	هونغ كونغ
1998	1992-91/1998	1997	كورية الجنوبية
1994	-	1995	الهند
91-1988	1997	1983	أندونيسيا
-	1992	1991	ماليزيا
-	-	1989	النيبال
1978	1987	1977	سنغافورة
-	1991	1983	الفلبين
إفريقيا , الشرق الأوسط			
-	1996	1983	إفريقيا الجنوبية
-	-	1995	الجزائر
1991	1992	1991	مصر
-	-	1990	غانا
-	1993	1996	المغرب
-	-	1996	تونس
1990	1989	1989	تركيا
1994	-	1991	زيمبابوي

Source :Mickaël Clevénot et Saoussen Ben gamra .op cit .p13.

إن معطيات الجدول الذي جمعه الباحثان يوضح أن⁹:

أ- دول أمريكا اللاتينية قد وضعت منذ بداية السبعينات تحت وصاية النظام النقدي الأمريكي على الخصوص الذي حملها على تحرير نظامها المالي مبكرا تحت تأثير ما يسمى "(إجماع واشنطن الذي أشرف على تحضيره الاقتصادي الأمريكي jlion williamson سنة 1989 والذي شرع التحرير الليبرالي في أمريكا اللاتينية¹⁰ وكان هذا النظام هو أول تغلغل للنظام البنكي الأمريكي في الدول الناشئة، حيث صاحبه ظهور أزمات بنكية خطيرة في نهاية 1980 وبعدها. نجمت عن عدم تحمل ثقل المديونية الخارجية، على الرغم من بطء سرعة هذا التحرير، و ردود الأفعال المقاومة لأزمات المديونية الخارجية خلال تلك الفترة، إلا أن عملية التحرير المالي تواصلت بوتيرة أسرع بعد التسعينات .

- لكن دول جنوب آسيا حافظت إلى حد ما عن استقلاليتها، و حاولت أن تستفيد من حسنات النظام النقدي الحديث للخروج من التخلف والدخول في اقتصاد الإنتاج والتصدير الكثيف إقتداء بالنموذج الياباني، فقد حافظت على قرارها السياسي وركزت على تحويل التكنولوجيا والتسيير المالي الحديث، مع التمسك بتخفيض أجور اليد العاملة و تقوية القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية، وبهذا تمكنت من تحقيق فوائض مالية وتوظيفها واستثمارها لرفع قدرتها الاقتصادية و المالية على المدى البعيد. (فالتحرير المالي في آسيا ظهر مبكرا منذ 1970، وتواصل بصفة تدريجية ومثابرة، وهذا على مدى فترة زمنية طويلة، لكنه عرف خلال هذه الفترة أزمات بنكية. ما انفكت تزداد حتى سنة 1990 خاصة مع توسع تدفق رؤوس الأموال على هذه البلدان¹¹.

أما التحرير المالي في إفريقيا فلم يتأثر بالنظام النقدي الأمريكي بل ظل تابعا للنظام النقدي الفرنسي، حيث لم يكن البنك المركزي الفرنسي يهتم إلا بتسهيل شراء المواد الأولية من دون التطوير الشامل و المتكامل للنظام المالي الحديث في هذه الدول.

إن تحليل عملية اندماج النظام النقدي و المالي للدول الناشئة في النظام النقدي الأمريكي، كشفت عن خصائص كل من الاندماج الآسيوي و الاندماج الأمريكي اللاتيني و الإفريقي.

ويبدو النظام النقدي الأمريكي متميزا في هذا الميدان، وهذا يعود إلى طبيعة السياسة النقدية الأمريكية التي كانت تدفع نحو الزيادة المفرطة في الرفع من خدمات الدين بحيث تتجاوز قدرة الدول المدينة، وخاصة دول أمريكا اللاتينية و بعض الدول الإفريقية، وتدفعها الى العجز عن التسديد و الدخول في أزمة مديونية طويلة الأمد، أما الدول الآسيوية فقد عرفت نوعا آخر من الأزمات وهو النوع المرتبط بعدم استقرار رؤوس الأموال أو ظاهرة هروب رؤوس الأموال من أجل إضعاف وضع المؤسسات الاقتصادية المحلية و الدخول في مفاوضات لدفع الدول الى بيعها.

المحور الثاني: الأزمات المالية والاقتصادية الناتجة عن النظام النقدي الأمريكي

إن السيطرة العالمية للدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي قد قامت مبدئياً على التوافق في المصالح بين الاقتصاديات المتطورة والاقتصاديات الناشئة، لكن هذه السيطرة تتحول من حالة الازدهار إلى حالة الأزمة العالمية بمجرد أن يتعرض الدولار إلى نكسات.

أولاً: الإطار النظري للأزمات المالية

إن الحديث عن الأزمات الاقتصادية العالمية هو بالأساس حديث عن هيكلة وأداء النظام النقدي الدولي، في ظل عولة المعاملات المالية المعقدة ومعرفة أبعادها وامتداداتها، فقد عرف البعض من الباحثين الاقتصاديين الأزمة المالية (بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، أو مجموعة من الدول، نتيجة فشل أداء النظام المصرفي الذي يؤثر مباشرة على تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم، وينتج عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما قد يترتب عليها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية¹²).

ويعرفها البعض الآخر (بأنها حالة دخول معظم الرأسمال البنكي أو كله في وضعية تآكل، مما يعرض البنوك لخسارة متفاوتة من جراء تراكم قروض غير ناضجة، و سلفيات مشبوهة، وبالتالي تدخل نسبة القدرة الاحترازية لرؤوس الأموال في حالة ضعف وتخلق ظاهرة ما يسمى الوهم المالي أو الفقاعات المالية¹³).

فالأزمات المالية تختلف بحسب أسبابها المباشرة والغير مباشرة، فالعلاقة بين عملية التحرير المالي الموجه من المركز الرأسمالي الأمريكي وأزمة البنوك في البلدان الناشئة أو غيرها أنتجت أزمات مختلفة يميزها الاقتصاديون إلى نوعين :

1- الأزمات المنتظمة واللامنتظمة

في حالة الأزمات المنتظمة تكون المشاكل و التوترات التي تعرفها البنوك هي المؤشر على بداية سلسلة من الحوادث المماثلة لها في بنوك أخرى، واندلاع موجة من الأزمات تمس جزءا واسعا من القطاع البنكي قد يتحول الى النطاق العالمي، أما الأزمة اللامنتظمة فهي التي تبقى فيها المشاكل محدودة في بعض البنوك المحلية فقط¹⁴

ثانياً: الإطار التطبيقي لمعانة الأزمات المالية في البلدان الناشئة

لقد عمل كل من ج كابرير وده كلانجيل على جمع معطيات دقيقة قامت على ضبط تاريخ بداية ونهاية الأزمات وتكرارها السنوي خاصة بعد 1980، وتشير المعطيات المبينة في الجدول رقم (2) الى الأزمات المنتظمة والغير منتظمة في دول العالم الثالث بين 1970 – 2003

الجدول رقم(2): الأزمات البنكية في البلدان الناشئة بين 1970-2003

الأزمات اللامتظمة	الأزمات المنتظمة	البلدان
بلدان أمريكا اللاتينية		
	(1989-1995 (2001-02) 90)(1980_82) (1999-1994) (1990) (1986-1981) 1976 (1987-1982) (1997-94) (1991-_81) (1990-1983) (95-1994)	الأرجنتين البرازيل الشيلي كولومبيا المكسيك اليورو فينزويلا
بلدان آسيا		
	سنة نهاية 1980-1996 2003-1997 - - 2003-1997 (2003-1998) (1987-1981) - (1997-2003) (1987-1983)	بنغلاداش كورية الجنوبية هونغ كونغ الهند أندونيسيا الفلبين سنغافورة تايلاندا
بلدان إفريقيا و الشرق الأوسط		
	- 1992-1990 بداية سنة 1980 1989-1982 بداية سنة 1980 - (1985-1982) (2003-2000) 2003-1995	إفريقيا الجنوبية الجزائر مصر غانا المغرب تونس تركيا زيمبابوي

Source :Mickaël Clevénot et Saoussen Ben gamera .op cité .p14

إن العينة من الدول التي تم اختيارها لبحث أسباب وعوامل هذه الأزمات، تعطي لنا صورة واضحة ودقيقة لتفسير علاقة النظام النقدي الأمريكي بالأزمات المالية والاقتصادية في تلك الدول، فحسب هذه الدراسة فإن هذه الأزمات التي كانت في مجملها أزمات منتظمة

أي قوية وشاملة ارتبطت بالتحريك المالي العالمي، فالنمو الاقتصادي المرغوب الذي هو الدافع للانفتاح المالي لهذه الدول، ودخول الرساميل الخارجية، سمح بالإقبال على القروض أو الديون التي تعمل على تنشيط الاستثمار، والشغل، والاستهلاك، مما أدخل الدورة الاقتصادية في حركية تجاوزت طاقة الاستيعاب الحقيقي للاقتصاديات المحلية، وهكذا فإن الاندماج المالي لهذه الدول واجه معضلتين، ضعف صرف العملة المحلية، والمعدل المرتفع للفوائد والقروض الخارجية، مما جعل الأزمات حتمية في هذه الدول، لكون هذا التحرير دخل ضمن سياق مؤسسي، لا يملك القدرة على الاحتراز الكلي ولا يملك الإطار القانوني الملانم، مما جعل الضغوط الخارجية تسيطر عليه عبر سياسة التعديل الهيكلي والمالي المفروض من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، حيث لم تستطع هذه الدول أن تطور الإطار المؤسسي والقانوني إلا بعد مراحل طويلة.

إن العلاقة بين الانفتاح المالي على النظام النقدي الدولي، وبروز الأزمات المالية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث التي اختارت النشوء الاقتصادي، تبدو واضحة، (فقد مكن هذا الانفتاح من جذب استثمارات محفزة بمردودية عالية و قليلة الخطر أحيانا، لكنها ولدت فقاعات عقارية و مالية هشة في هذه البلدان، نظرا لتخلف نظامها المالي العاجز عن مقاومة صدمات الصرف التي يهيمن فيها الدولار الأمريكي، كما حدث في المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية¹⁵ .

ثالثا: النظام النقدي الأمريكي وأزمة الرهن العقاري:

إن دور النظام النقدي الأمريكي في بروز الأزمات لم يؤثر في البلدان الناشئة فقط بل تجاوزها إلى النظام النقدي العالمي كله بعد التسعينات، أي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، أصبح النظام النقدي العالمي كلا لا يتجزأ، بعد الاندماج الذي أدخل الاقتصاديات العالمية في اقتصاد السوق، وأصبح واضحا أن تشكل أي أزمة في المركز الرأسمالي أي في الولايات المتحدة قابلا للتحويل إلى سلسلة أزمات مالية و نقدية عابرة للحدود، وتشكل أزمة الرهن العقاري أوضح مثال على ذلك.

1-السياق العالمي لأزمة الرهن العقاري وأسبابها غير المباشرة

نظرا لاتساع حقل التبادل الاقتصادي والتجاري عن طريق انفتاح اقتصاد الدول الناشئة على الاقتصاد العالمي، شكلت السيولة النقدية وصناعة العملة والمشتقات المالية عاملا أساسيا في زيادة التبادل والاستثمار والربح، وفق آليات الفائدة، والعرض والطلب، لقد عرف اقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى، وخاصة أمريكا تدفقا كبيرا لرؤوس الأموال من طرف

الدول التي كانت تحقق فوائض في ميزانها التجاري، من الدول الناشئة والدول البترولية الغنية وحتى الدول الصناعية وتوظيف تلك الأصول كاحتياطات في البنوك و الخزانة الأمريكية، مما سمح للاقتصاد الأمريكي ببلوغ مرحلة مريحة من الاستقرار والانتعاش خلال العشرية الممتدة بين 1990 – 2010، فأصبح يتمتع بفائض واسع من السيولة السندية وبالتالي سمح التشريع الأمريكي والبنوك الأمريكية بالتوسع المفرط في منح القروض وتمكين الأمريكيين من ممارسة استهلاك ورفاهية تفوق قدرة اقتصادهم الحقيقي دون مراعاة لمعايير الخطر والرقابة المالية. إن هذه الحالة التي يشهها هايمان مينسكي عالم الاقتصاد الأمريكي بالهدوء الذي يسبق العاصفة، هي التي أدت إلى أزمة مالية عالمية، و التي أصبحت تسمى أزمة الرهن العقاري.

2- الأسباب المباشرة للأزمة

هناك من وجه أصابع الاتهام إلى القطاع البنكي الأمريكي كعامل مباشر في حدوث الأزمة، نظرا للتساهل المفرط الذي مارسه البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى في منح القروض للمواطنين الأمريكيين دون مراعاة لمعايير الخطر. (لقد ارتفع حجم هذه القروض إلى مستوى تجاوز الاقتصاد الحقيقي وفاق العرض الكلي للإنتاج الوطني الأمريكي، وادخل الفوضى على النظام المالي وتسبب في التضخم وارتفاع الأسعار لكونه تسبب في ما يسمى بفقاعة مالية ضخمة امتصت السيولة وأنتجت الانهيار، ودفع البنوك إلى فعل معاكس وهو لامتناع عن منح القروض أو توقيفها، وإفلاس بعض البنوك الكبرى مثل بنك لوهامان برودر و تراجع الاستثمار واستقرار وانتشار الأزمة و تحولها إلى أزمة منتظمة¹⁶، لذلك (تطور العجز عن تسديد القروض فجأة في أوائل 2007 وارتفعت نسبة العاجزين عن الدفع و التسديد متجاوزة 15 %، بعد أن كانت¹⁷ لا تتجاوز 5 %.

وهناك عامل ثاني ضاعف من تفاقم الأزمة و حولها من القطاع البنكي إلى القطاع المالي هو نظام تسديد الرهون العقارية، الذي كانت تقوم به مؤسسات الرهن العقاري و خاصة مؤسسة فيديماك و جيبي ماك (Feddie Mac et Gemmie Mac) وهما المؤسسات المدعومتان من الدولة الأمريكية (إن هاتين المؤسستين قد حصلتا على حجم هائل من السندات المدعومة بالرهن العقاري، بلغت أكثر من 300 مليار¹⁸ دولار سنة 2007).

فالدولة الأمريكية هي من أنشأ سوق السندات المدعومة بالرهن العقاري من خلال، إعادة شراء القروض العقارية ثم تسنيدها و بيعها للمستثمرين في البورصات المالية مع التمتع بنظام تغطية معدل الفائدة، وهذا يعني انه في حالة تعرض هذه المؤسسات المدعومة للخسارة فإنها تستعيد أموالها عن طريق عمولة من الدولة الأمريكية.

هكذا فإن العجز عن تسديد القروض البنكية من طرف المقترضين لم يؤد إلى انهيار ديون البنوك فقط، بل أدى إلى انهيار الديون المسندة أي الديون المدعومة بالرهن العقاري، ونجم عن ذلك جفاف وندرة كبيرة في السيولة النقدية في البنوك و البورصات في أمريكا و أوروبا و الدول الناشئة وبدأت أسعار الصرف في التوتر. ("لهذا اضطرت الدول الغربية إلى دفع البنوك المركزية إلى التدخل من أجل ضخ مبالغ ضخمة من العملة الأمريكية والأوروبية واليابانية لإعادة الثقة والاستقرار في الأسواق، ففي يومي 9، 10 أوت 2007 ضخت البنوك المركزية الأمريكية والأوروبية وكذا أستراليا واليابان 302 مليار دولار، وكانت هذه العملية من أكبر العمليات التنسيقية بين البنوك المركزية العالمية، لكن الفوضى استمرت ولم تهدأ، فاستمر الضخ تدريجيا مما اضطر البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي لتهدئة الوضع¹⁹.

لقد أدى هذا الوضع إلى انهيار كبير في الأسواق المالية العالمية، وتعطل الاستثمار من جراء إفلاس بعض البنوك الكبرى، وأصبحت عجلة الاقتصاد العالمي مهددة بالانكماش والتوقف في الدول الصناعية والدول الناشئة، وحتى الدول المصدرة للمواد الأولية إذ أصبحت الأزمة عالمية لم يعرفها العالم منذ 1929.

إن العلاقة بين زعامة النظام النقدي الأمريكي وهيمنته في العالم، وبين حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، أصبحت انشغالا أساسيا لكثير من الدول المتضررة من هذه الأزمات، فبروز الدولار كعملة مرجعية أولى في العالم شجع الخزينة الأمريكية على الزيادة في الكتلة النقدية للدولار عن طريق آلية المرونة الكمية التي تسمح بأن تتجاوز هذه الكتلة قدرة الاقتصاد الأمريكي، وبذلك يصبح الدولار مصدرا للتضخم وإنتاج الأزمات، ويخلق مشاكل اقتصادية عالمية في حق الدول الدائنة والمدينة للولايات المتحدة ويجعلها في تبعية دائمة لها. إن سيطرة للدولار قد مكنت الدولة الأمريكية من فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على الدول التي تخالفها في الموقف السياسي عن طريق حجز أموالها و ودائعها، أو تعطيل تجارتها المفوترة بالدولار أو شل استثماراتها الممولة بهذه العملة و خنق اقتصادها. من هنا أصبح بعض علماء الاقتصاد يدفعون نحو تجاوز النقاش التقني ونقله إلى المستوى الاقتصادي- السياسي لأن النظام النقدي العالمي القائم اليوم لا يخدم إلا الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث: اقتراحات الحلول لهذه الأزمات

لقد برزت بعد أزمة الرهن العقاري مواقف ناقدة للقضية العالمية الأحادية للدولار الأمريكي، دعا أصحابها إلى ضرورة تغيير هذه القضية والبحث عن بناء نظام نقدي دولي جديد يكون أكثر عدلا في تمويل الدول العاجزة وحل أزماتها ويمكن تصنيف أصحاب هذه المواقف إلى اتجاهين :

"أولا:الاتجاه الأول

يركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة إيجاد عملة دولية قادرة على تمكين صندوق النقد الدولي من التدخل الفعال في حالة تعرض البلدان إلى الخطر المالي المنتظم. وإسناد المسؤولية النهائية والواضحة لصندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية، واعتباره هو " مقرض الملاذ الأخير العالمي"²⁰ وفيما يخص هذه العملة الدولية بدافع الاقتصادي الفرنسي جاك ميسترال عن العودة الى نظام حقوق السحب الخاصة (DTS) التي أنشأها صندوق النقد الدولي وعمل بها خلال أزمات سنوات الستينات (1969) والتي أفشلتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه يرى ميسترال أن فرص نجاح نظام حقوق السحب الخاصة في التحول إلى عملة دولية كثيرة، بعد أن تراجعت الثقة في الدولار الأمريكي بسبب الأزمات، فالوقت قد حان - حسب رأيه- لإيجاد مثل هذه العملة وتوسيع استخدامها إلى المجالات الاقتصادية والمالية العالمية. فمن الناحية الاقتصادية تستطيع حقوق السحب الخاصة أن تلعب دور الأصول المطلوبة من أي عملة تخضع للعرض و الطلب، فمن ناحية العرض يمكن إصدار حجم كثيف منها و ضمان سيولة كافية من الوسائل التي تستعملها في السوق.

ومن ناحية الطلب ينبغي إدخالها في حياة القطاع الخاص ليس بشكل مباشر في البيع والشراء لكنها تستطيع أن تكون أساسا في الحسابات الجارية، والفوترة العالمية لتسعير البترول والمواد الأولية - كما تكون وسيلة في عقد الصفقات الكبرى الخ²¹.

فلو أن الصين بثقلها الاقتصادي العالمي، بادرت بالدخول في هذه العملية، وقررت أن تلجأ في شرائها للبترول والمواد الأولية على أساس حساب عملة السحب الخاصة، فإن انجاز تجارتها الضخمة بهذه الوسيلة سيدفع المؤسسات إلى توفير الإجراءات والتقنيات الضرورية لتلبية انتظارات الزبائن، وسيتم انجاز هذه الإجراءات بسرعة نظرا لقوة المصلحة المرتبطة بها لهذا يرى ميسترال أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يخرج من الوصاية السياسة النقدية الأحادية للولايات المتحدة، ويملك وسيلة نقدية عالمية تكون لها القدرة على مواجهة الصدمات من خلال توسيع حقوق السحب الخاصة، واستعمالها لتنظيم علاقات الصرف

والتحكم في السيولة العالمية وخدمة التنمية المتوازنة للدول بإنقاذ حقيقي للاقتصاديات العاجزة.

ثانيا: الاتجاه الثاني

يذهب أصحاب الاقتراح الثاني، إلى ضرورة القضاء على سيطرة العملة الواحدة على النظام النقدي العالمي وبناء نظام نقدي متعدد الأقطاب، تستند الحلول القائمة على هذا المستوى إلى المبادرات الهادفة إلى إنشاء مناطق نقدية جهوية على غرار منطقة الأورو في أوروبا، التي انتهت إلى بناء عملة موحدة سنة 1999، (التي أنشأها أنصارها من أجل إعفاء أعضائها من تكاليف التحويل، ومن تكاليف تغطية مخاطر الصرف، وإزالة الحواجز من أجل حرية التبادل التجاري وسرعة انتقال رؤوس الأموال وحماية المستثمرين من القيود السياسية الجمركية²²).

ومن هنا فإن عملة الأورو الموحد أنشأت مساحة واسعة لنشاط المؤسسات والبنوك الأوروبية، وحسنت من شروط التبادل، ورفعت العراقيل عن المؤسسات، وجعلت من الأورو (عملة دفع و احتياط و صرف عالمية، وقد ساهمت بشكل كبير في تطور الأسواق المالية، التي أصبحت تستقطب المستثمرين الدوليين المتعاملين بعملة الدولار، وأصبحت حصصه في صندوق النقد الدولي أكثر من حصص الولايات المتحدة الأمريكية²³)، وبذلك أصبحت عملة الأورو عملة احتياط دولية منافسة للدولار، في ميدان إصدار الأصول المالية (السندات) والقروض الدولية، وجذب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستقرار والأمان.

على الرغم من ذلك فإن منطقة الأورو لم تسهم في تغيير القطبية العالمية للدولار، وعلى غرار منطقة الأورو قامت بلدان جنوب آسيا الناشئة مثل كوريا الجنوبية و تايلاندا وسنغافورة وأندوسينيا وماليزيا، باقتراح إنشاء صندوق نقدي جهوي خاص بها بدعم من اليابان (من أجل تمويل أعضائها في حالة الوقوع في الأزمات، غير أن هذه الفكرة واجهت معارضة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية²⁴).

وقد حاولت دول أمريكا اللاتينية القيام بنفس الخطوة من أجل تحقيق اندماج نقدي جهوي لمواجهة الأزمات، وتجسد ذلك في مبادرتين، الأولى مالية تمثلت في محاولة إنشاء بنك جنوب أمريكي، و الثانية نقدية تمثلت في مخطط في شكل بناء عملة مشتركة، بادرت بها فنزويلا سنة 2009 و أيدها 5 دول هي (الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، الإكوادور، الأوروغواي) غير²⁵ أن أقوى محاولة في هذا الاتجاه هي ما تقوم الصين من أجل تحويل عملتها الى عملة صعبة جهوية حيث يرى هونغ بينغ صونغ أن الصين (قادرة على شراء المخزون العالمي من الذهب في فترة محدودة، وبذلك نستطيع أن تعيد ربط النظام النقدي بالذهب من جديد،

فتفرض التحقيق التدريجي لنظام نقدي قائم على دعامة الذهب و تعطي دفعة جديدة للاقتصاد العالمي²⁶.

على العموم فإن هذا الاتجاه يرى أن تشجيع صعود اندماجات نقدية جهوية وتكوين تكتلات اقتصادية جيوسياسية كما فعلت أوروبا هو الطريق الأفضل لتوازن الاقتصاد العالمي وحماية العملات المحلية للدول الناشئة من الانهيار ومنع تجارتها من الإفلاس في ظل الحرب الطاحنة بين العملات التي تغذيها هيمنة الدولار الأمريكي. غير أن تشتت صفوف الدول الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا هو العامل الأساسي في العجز عن بناء مثل هذه التكتلات الجهوية.

الخاتمة:

من خلال تحليل محاور هذه الدراسة نستنتج أن هناك علاقة قوية بين النظام النقدي الأمريكي والأزمات المالية المختلفة، التي تحولت إلى أزمات اقتصادية ومن ثم أصبحت أزمات دولية متشعبة ومتشابكة فيما بينها، إن هذه الأزمات هي نتيجة للأبعاد السياسية التي تبعثها معظم الدول خاصة الدول الناشئة حسب مراحلها المختلفة من الزمن، وهي في أغلب الحالات سياسة التحرير المالي التي كانت تملحها مصلحة النظام الأمريكي، خاصة بعد تغير بنية النظام النقدي من التقيد بالذهب الى التعويم واتخاذ عملة الدولار كأساس مرجعي في كل المعاملات الدولية. وعليه فإن الحل للخروج من هذه الأزمات هو الخروج من هذه السيطرة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تقوية البنية الداخلية بما فيها البنية المالية للدول الناشئة، مع تجاوز كل الخلافات و النزاعات فيما بينها(كما فعلت أوروبا) خاصة الدول المتجاورة التي يمكنها أن تحقق تكتلا اقتصاديا واندماجا ماليا ونقديا حقيقيا منافسا للدولار هذا من جهة ومن جهة أخرى إعادة تفعيل دور صندوق النقد الدولي من خلال تغيير قواعده ومبادئه بالطريقة التي تتماشى مع مصالح كل الدول.

قائمة الهوامش والمراجع :

1. Jacques pavoine , **les trois crises du 20eme siecle**, ellipses . p 99.
2. Hong bing song, **la guerre des monnaies** traduit par Haibing lion lucien Gerise, editions le retour au sources, decembre 2013, p, 495 .
3. Groupe alfa , centre d'étude et perspective, **la place du dollar dans le système monetaire internationale**, www.groupe-alpha.com/data/class/blog-71 , 02,07,2018,p 1.
4. Jacques pavoine, op cité, p 98.
5. Groupe alfa ,op cit,p2 .
6. Esward prasad, **le dollard regne par default**, www.imf.org/external/pub/ft/fandd/fre/2014/03/pdf/prasad. 05,07,2018,p35.
7. Mickael Clevenot,soussen ben gamra ; **liberalisation financiere et crise bancaire dans les pays émergents**, hal archives ouvertes.fr / hal-001888615/document. Visite le 10 -8- 2018 , p10 .
8. Ibid, p 10.
9. Ibid .p11 (10)
10. jacques pavoine , op cité, p 98 .
11. Mickael Clevenot,soussen ben gamra , op cité, p 16.
12. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، الاردن، 1999 ، ص 200 .
13. Mechael clevenot, soussen ben guemra, op .cité, p 12.
14. ibid, p, 12 ,
15. L. aO Mobarek, **l'emergence economique des pays**, centre africain de formation et de recherche administrative pour le developpement. fondation hamms seidel, dakar,senegal,p,33 .
16. Rapport de patrick Artus, Jean paul be berze et autres, **la crise des subprimes**, conseil d'analyse économique, la documentation francaise, paris,2008, p,136.
17. ibid, p 28 .

18. Celine choulet et yelma shsedulyativa, aux origine la désintermédiation bancaire americaine ;economie-resedurch.com. juin2017.p.16.
19. Hong bing song, la guerre des monnaies , op cité , p,502.
20. Jacques Mistrale, la reforme du système monétaire internationale , une approche d'économie politique. in, reformer le système monetaire international , direction de l information legal administrative paris, 2011 , p, 125.
21. ibid. p , 130.
22. christan biales,la zone euro (2eme partie)www.christanbiales.net,p24.
23. Michel lalart, le système monetaire internationale, p,101.
24. hong bing song, op cité, p , 422.
25. Maxime Gasser , reforme du système monetaire et financiere international après la crise,université de grenoble .2009-2010.p,61.
26. hong bing song . op cit. P 573 .